الصباح الاقتصادية
12
العدد 2063 - السنة السابعة
الجمعة 25 ربيع الأول 1436 - الموافق 16 يناير 2015
Friday 16 january 2015 - No.2063 - 7th Year

### إقفال متباين للمؤشرات ووضع السوق صحي ومؤهل للصعود

# البورصة تنهي تداولات جلسة نهاية الأسبوع على ارتفاع طفيف رغم جني الأرباح

البورصة الكويتية

■ حمود العازمي: الإقفال كان قريباً جداً من حاجز المقاومة 6600 نقطة

■ أحمد القمر: سيولة البورصة الكلية مقبولة ومتوزعة على إجمالي السوق الكويتي بشكل جيد

اسدل سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) مجريات حركة تداولات الاسبوع على ارتفاع طفيف في جلسة أمس على الرغم من عمليات جني الارباح التي طالت العديد من اسهم الشركات لاسيما المضاربية التي شهدت ارتفاعات خلال الجلسات الماضية.

وكان لافتا في مسار الاداء خاصة في منتصف الجلسة زيادة وتيرة الشراء الانتقائي من جانب محافظ مالية تابعة لكبريات المجموعات الاستثمارية على العديد من الاسهم القيادية لاسيما المصرفية التي شهدت عمليات تجميع لليوم الثالث على التوالي لقرب اعلاناتها عن البيانات المالية عن عام 2014.

واستهل السوق الجلسة على ارتفاع حتى منتصف الجلسة ليسير في اتجاهه نحو الاغلاق الاخضر رغم حالة التباين بسبب اصرار العديد من المستثمرين لاسيما الصغار على البيع للحصول على السيولة النقدية والدخول في الاسبوع المقبل بمنهجية جديدة وفق متغيرات الطلب والعرض وتوجهات صناع السوق.

ولوحظ في الجلسة ان السوق لم يتعاط كثيرا مع ارتفاع اسعار النفط العالمية فيما يبدو انه امتص التراجعات وجاهد كثيرا لا سيما في فترة المزاد لبلوغ الحاجز النفسي فوق مستوى الـ6600 نقطة لكنه لم يفلح في ذلك.

وكان واضحا في مجريات الحركة تركيز التداولات على احدى اهم المجموعات الاستثمارية اللاعبة في السوق خاصة فيما يتعلق بصفقة احدى شركاتها الغذائية حيث القت بظلالها السلبية على بعض اسهم المجموعة.

كما كان واضحا في حركة السوق ازدياد العمليات المضاربية التي استهدفت اسهم الشركات الشعبية تحت الـ100 فلس ما ادى الى تكبد المتعاملين خسائر واضحة الا ان بعض الاسهم المهمة المكونة لمؤشر (كويت 15) شهدت تماسكا نوعا ما بخلاف الشركات المتوسطة القيمة التي تعرضت لضغوط بيعية لليوم الثاني على التوالي.

ويبدو ان التوجهات والتحركات المدروسة التي قادتها بعض المحافظ والمجاميع الاستثمارية صوب اسهم الـ100 فلس اتت ثمارها حيث كانت هناك اوامر شراء انتقائية املا منها في محاولة لتثبيت المستويات السعرية التي وصلت اليها لتدخل في مستويات سعرية جديدة للاسبوع المقبل.

وانهى المؤشر الوزني التعاملات على انخفاض نسبته 0.1% متدنيا إلى مستوى 444.32 نقطة بخسائر بلغت حوالي نصف النقطة، بينما اختتم مؤشر كويت 15 الجلسة على تراجع نسبته 0.19% وصولا إلى مستوى 1077.57 نقطة خاسرا 2.1 نقطة تقريباً.

وقال رئيس فريق بورصة للتحليل الفني، حمود العازمي مع نهاية جلسة أمس ان الإقفال كان قريب جدا من حاجز المقاومة 6600 نقطة، والنهاية باللون الأخضر تعد ختام طيب لتعاملات الاسبوع، مُشيراً إلى انه ورغم الإغلاق المتباين للمؤشرات إلا أن ما يحدث حالياً في السوق الكويتي امر صحي حتى يستطيع مواصلة الصعود.

وبدوره قال مدير اول الاستثمار المباشر بمجموعة الامتياز الاستثمارية، أحمد جاسم القمر على الإقفال ان سيولة البورصة الكلية مقبولة ومتوزعة على إجمالي السوق الكويتي بشكل جيد، وفي حال استمرارها عند المستوى الحالي قد يكون مؤشر على تحول وضع السوق من مستقر إلى إيجابي.

وارتفعت السيولة أمس بحوالي 3.8% إلى 28.43 مليون دينار تقريبا مقابل نحو 27.39 مليون دينار كانت في الجلسة السابقة، فيما ارتفعت أحجام أمس لتصل لنحو 287.58 مليون سهم مقابل 230.69 مليون سهم تقريبا بجلسة الأمس بارتفاع بحوالي 24.7%. اما عدد صفقات أمس فبلغ 7074 صفقة مقابل 6296 صفقة في الجلسة الماضية.

وجاء قطاع «التأمين» على رأس ارتفاعات أمس مُسجلا نموا نسبته 1.42%، فيما تصدر قطاع «النقط

### بلغ في مؤشر سعر المستهلك 3.1 % نوفمبر الماضي

# «بيتك للأبحاث» : 3.5 % معدل التضخم المتوقع خلال 2015

رسم بياني لمؤشر السعر الاستهلاكي -نوفمبر 2012 – نوفمبر 2014.

توقع تقرير صادر عن شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» حدوث بعض الارتفاع في التضخم خلال عام 2015 مع ازدياد الضغوط وبدء اسعار المواد الغذائية في التراجع، لكن التضخم سيظل عند معدل3.5 % عام 2015. اذا ان هناك جهودا كبيرة تبذل لضمان ان يظل التضخم ضمن نسبة 3-4% خلال السنتين المقبلتين.

واشار التقرير الى ان معدل التضخم في دولة الكويت كما في نوفمبر 2014 ارتفع ارتفاعا بسيطا ليصل الى نسبة 3.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وذلك بعد ان بلغ 3.0% في اكتوبر 2014. وقد زاد مؤشر سعر المستهلك بمعدل 0.2 % مقارنة بالشهر السابق حيث بلغ 134.1. وقد وصل معدل التضخم في الكويت خلال سنة 2014 وحتى نوفمبر متوسط 2.9%.

ومن المتوقع ان تتحرك معدلات التضخم في عام 2015 حيث ان بعض العناصر مثل اسعار الاغذية الخفيفة والمواد الاساسية الاخرى والتي حافظت على انخفاض معدل التضخم قد تبدأ في الزيادة. كما ان الزيادة في الانفاق العام يمكن ان تزيد من الضغط على التضخم في عام 2014 وما بعد ذلك. وعلى اية حال فإن استمرار تراجع اسعار بعض الغذاء وخاصة الملابس والاحذية يمكن ان يساعد في المحافظة على ان تكون اية زيادات هامة في الاسعار ضمن الحدود المعقولة. اضافة الى ذلك فإن نظام الدعم المالي المكلف والرقابة على الاسعار سيساعدان على ابقاء الاسعار تحت الرقابة. ومن المتوقع بان تزيد نسبة التضخم قليلا لتصل الى 3.0 % عام 2014 (2013: 2.7 %)و معدل3.5 % عام 2015 . حيث تبذل جهود كبيرة من الحكومة لضمان ان يظل التضخم ضمن نسبة 3-4% خلال السنتين المقبلتين

وقد ارتفع معدل التضخم في دولة الكويت ليصل الى 3.1 % كما في نوفمبر 2014 بعد ان وصل الى اعلى نسبة له 3.2 % خلال 30 شهرا كما في سبتمبر 2014 وهو اعلى مستوى له منذ ابريل 2012. وعلى اية حال فإن معدل التضخم في دولة الكويت ما زال مستقرا عند معدل 2.9 %.

ارتفع معدل تضخم اسعار المواد الغذائية خلال الشهر بنسبة 3.3 % على اساس سنوي وهذا يعني زيادة بنسبة 0.4 % مقارنة بالسعر في الشهر السابق. ويعود السبب الرئيسي في هذه الزيادة الى الارتفاع المستمر في اسعار الخضروات والفواكه الطازجة والمبردة والمجمدة. ومن الجدير بالذكر بان اسعار المواد الغذائية والمرطبيات تعتبر ذات نسبة كبيرة 18.4 % في سلة مؤشر سعر المستهلك. وبالنظر الى ان الكويت تستورد معظم استهلاكها المحلي للمواد الغذائية اي حوالي 90.0 % فإن التضخم المتوسط في الاسعار الغذائية قد كان متوافقا مع التراجع في اسعار المواد الغذائية الدولية خلال الاشهر القليلة الماضية.

اضافة الى ذلك فإن التضخم في بند المفروشات والتجهيزات والادوات المنزلية قد بلغ 4.4 % سنويا كما في نوفمبر 2014 مما يعني انخفاضا بمعدل 0.14 % شهريا بسبب الانخفاض البسيط في اسعار بنودها الفرعية. ومن الجدير بالذكر بان السعر في هذه الفئة قد زاد بشكل ملحوظ حيث كان يتراوح ما بين 2.2 % – 2.8 % خلال الفترة ما بين ابريل 2013 – اغسطس 2013 وظل اعلى من معدل 4.0 % منذ اكتوبر العام الماضي. وبلغ وزن فئة المفروشات والتجهيزات والادوات المنزلية 11.3 % في سلة الاسعار الكويتية وهذه تعتبر ثالث اكبر نسبة.

وبالمثل بلغ التضخم في تكلفة الخدمات السكنية 4.4 % سنويا كما في نوفمبر 2014 حيث لم تتغير هذه النسبة منذ سبتمبر واكتوبر 2014. ومن الجدير بالذكر بان التغييرات في بند الاسكان يتم مطابقتها مرة واحدة كل ثلاثة اشهر. والى جانب الهبوط البسيط خلال الفترة ما بين ديسمبر 2013 و فبراير من هذا العام فقد ظل التضخم في الخدمات السكنية يتراوح ما بين 4% و 5% سنويا منذ يونيو 2013. ومن المتوقع ان تظل هذه النسبة مستقرة وتستمر على هذا المنوال حتى نهاية العام على الاقل. وزادت اسعار التبغ بشكل بسيط مقارنة بالشهر السابق حيث شهدت زيادة بنسبة 0.41% شهريا مما زاد نسبة التضخم السنوية لهذا البند من بنود مؤشر سعر المستهلك الى 12.2% وذلك عقب الزيادات التي طرأت على اسعار التبغ خلال الاشهر السابقة.

وزاد معدل التضخم في اسعار الملابس والاحذية بنسبة 1.1 % سنويا وهذا يعني ارتفاعا بسيطا بمعدل 0.2 % مقارنة بالشهر السابق. وظل التضخم في شريحة المطاعم والفنادق كما هو دون تغيير مقارنة بالشهر السابق وبلغ 3.5 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. اما اسعار التعليم فقد زادت بنسبة 6.5 % سنويا كما في اكتوبر 2014 حيث ظلت كما هي دون تغيير مقارنة بالشهر السابق ايضا.

# البدر: المساهمات المقدمة للبنان عبر الصندوق تساعد في نهضة وتنمية البلاد

عبدالوهاب البدر

قال مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر ان المساهمات التي تقدمها دولة الكويت الى لبنان عبر الصندوق تساعد في نهضة وتنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا.

واضاف البدر عقب لقائه رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري ان المساهمات التي تاتي بتوجيهات سامية من سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد تعكس روح المحبة التي يكنها الشعب الكويتي للبنان ايمانا منه بعمق العلاقات بين البلدين.

واكد البدر حرص القيادة السياسية في البلدين على تعزيز العلاقات الاخوية مشددا في الوقت ذاته على حرص الصندوق الكويتي على دعم وتمويل المشاريع الانمائية في لبنان ومتابعة تنفيذها.

واوضح البدر انه تم خلال الاجتماع مناقشة المشاريع الإنمائية والاجتماعية المتنوعة المنفذة من الصندوق الكويتي للتنمية في لبنان اضافة الى استعراض الاتفاقيات التي سيتم توقيعها خلال الزيارة.

وحضر الاجتماع السكرتير الثالث في سفارة دولة الكويت لدى لبنان محمد الوقيان وممثل الصندوق الكويتي للتنمية المقيم في لبنان نواف الديوس ونائب ممثل الصندوق قيس الجوعان.

ويضم وفد الصندوق الى جانب مدير عام الصندوق عبدالوهاب البدر المدير الاقليمي للدول العربية في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مروان الغانم.

ومن المقرر ان يوقع الصندوق الكويتي اتفاقية قرض لمشروع (مسلخ طرابلس) اضافة الى توقيع اتفاقية منحة الكويت المقدمة في مؤتمر المانحين الثاني لدعم المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين فضلا عن افتتاح مشروعين مموليْن من الصندوق.

# تقرير: قيمة صفقات القطاع العقاري في الكويت ارتفعت بقيمة 875 مليون دينار

قال تقرير اقتصادي متخصص ان قيمة صفقات القطاع العقاري في الكويت ارتفعت بقيمة 875 مليون دينار كويتي الى 4,859 مليار دينار اي بنسبة 22 في المئة مقارنة بعام 2013.

واضاف التقرير الصادر عن شركة (مدن الاهلية العقارية) ان القطاع العقاري شهد «نموا كبيرا» لقيمة التداولات بالرغم من انخفاض عدد الصفقات المبرمة ب 464 صفقة وبنسبة 5 في المئة الى 8271 صفقة خلال العام الماضي مقارنة بعام 2013.

واوضح انه تم ابرام 7710 صفقات بعقود مسجلة تمثل 93 في المئة من اجمالي الصفقات خلال العام كما بلغت قيمة صفقات العقود 4,372 مليار دينار تمثل نسبة 90 في المئة من اجمالي قيمة صفقات العام فيما تم تنفيذ بقية الصفقات عبر الوكالات.

وارجع التقرير الانتعاش الواضح في السوق العقاري والذي قاده القطاعان الاستثماري والسكن الخاص الى عدد من العوامل ابرزها تحول جزء من المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) بعد تراجعاته المتواصلة الى قطاع العقار.

وذكر ان من جملة الاسباب قيام جهات كبرى بتنفيذ عدد كبير من صفقات البيع لاسيما في القطاع الاستثماري فضلا عن زيادة الطلب بعد تحسن عوائد هذا القطاع عقب الزيادات في الإيجارات اضافة الى التسهيلات الائتمانية المتزايدة الممنوحة للمستثمرين في هذا المجال.

وبين ان العقار الاستثماري جاء كأكثر القطاعات العقارية من حيث قيمة التداولات بصفقات بلغت قيمتها 2,104 مليار دينار شكلت ما نسبته 43,3 في المئة من اجمالي قيمة تداولات العقار.

وقال ان عدد صفقات (الاستثماري) بلغ 1771 صفقة بنسبة 22 في المئة فقط من اجمالي عدد الصفقات عازيا السبب في ذلك الى ارتفاع قيمة صفقات العقار الاستثماري خلال العام وتركزها في صفقات المباني الكاملة وتلتها الشقق.

واشاد بأن قطاع (السكن الخاص) حل في المرتبة الثانية من حيث القيمة وذلك بتسجيله مبلغا وصل الى 2,064 مليار دينار وبنسبة 42,5 في المئة من الاجمالي مشيرا الى ان هذا القطاع حل في المرتبة الأولى من حيث عدد الصفقات ب 6299 صفقة وبنسبة 76 في المئة من الاجمالي.

وفيما يخص القطاع التجاري قال التقرير ان مبيعات هذا القطاع ارتفعت لتصل الى 582 مليون دينار عبر 108 صفقات معظمها صفقات كبرى لمجمعات ومراكز تجارية بمتوسط قدره 5,4 مليون دينار للصفقة الواحدة.

واشار الى ان قطاعات المخازن والمعارض وتظام الشريط الساحلي والحرفي حلت في المرتبة الاخيرة بصفقات بلغ اجماليها 109 ملايين دينار وبحصة تقدر بـ2,2 في المئة من الاجمالي عبر 93 صفقة. ولفت الى ان محافظة الاحمدي كانت صاحبة النصيب الاكبر من اجمالي صفقات العقار بـ3888 صفقة وهي تمثل ما نسبته 47 في المئة من اجمالي عدد الصفقات العقارية خلال 2014 ومعظمها للسكن الخاص.

# مؤسستان كويتيتان ضمن الفائزين بجائزة الاقتصاد الإسلامي في دبي

حصلت مؤسستان كويتيتان على جائزة فئتين من جوائز الاقتصاد الاسلامي 2014 التي تنظمها إمارة دبي بصورة سنوية في ثمان فئات مختلفة تتعلق بالعمل الاقتصادي الاسلامي.

وحققت شركة (بيتك) للابحاث التابعة لبيت التمويل الكويتي جائزة فئة البنية التحتية المعرفية للاقتصاد الاسلامي فيما نالت مبادرة الـ99 لمجموعة (تشكيل) الاعلامية جائزة فئة الاعلام الاقتصادي لتكون الكويت الدولة الوحيدة التي حصلت على جائزة فئتين من الفئات الثمان.

واعرب القنصل الكويتي العام في إمارة دبي والإمارات الشمالية ذياب فرحان الرشيدي عن فخره بحصول مؤسستين كويتيتين على جائزتين من جوائز الاقتصاد الإسلامي في دبي التي تعد من الفعاليات المرموقة على مستوى العالم الإسلامي.

واكد ان فوز الكويت بهاتين الجائزتين يعكس مدى ماحققته المؤسسات والهيئات الكويتية بقطاعيها الخاص والعام في مجال الاقتصاد الاسلامي.

واعتبر ان «اقامة مثل هذه الجائزة يؤكد مكانة امارة دبي في مجال دعم المبدعين في مختلف المجالات لاسيما مجال الاقتصاد الإسلامي».

وهنأ الرشيدي المؤسستين الكويتيتين الفائزتين بهاتين الجائزتين مشيدا بالجهود التي يبذلها القطاع الخاص الكويتي في تقديم التمثيل المشرف لدولة الكويت في مختلف المحافل والفعاليات على كافة قطاعات العمل الاقتصادية منها والتنموية.

وضمت قائمة الفائزين بجوائز الفئات الاخرى كلا من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من المملكة العربية السعودية في فئة (المال والتمويل) ومبادرة (سلمى) للاغاثة لمؤسسة الاوقاف وشؤون القصر من دولة الإمارات في فئة (الصحة والغذاء).

وشملت القائمة مؤسسة (حلال مايندز) من اندونيسيا في فئة (السياحة والضيافة) ومؤسسة (الأوقاف الوطنية) بجنوب افريقيا عن فئة (الوقف والتمكين) ومؤسسة (أونش جود) من الولايات المتحدة في فئة (تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والمنشد يوسف إسلام في فئة (الفن الإسلامي).